

المعادلة الجيوبوليتيكية في الساحل الإفريقي والإستراتيجية الأمنية الفرنسية تجاه المنطقة: بين الموروث الاستعماري والأجندة الأمنية الجديدة

The Geopolitical Equation in the African Sahel and France's Security Strategy in the Region: Between Colonial Legacy and a New Security Agenda

وقاد محفوظ*

سمير بوعيسى

جامعة الجزائر 3- الجزائر

جامعة الجزائر 3- الجزائر

mahouggad@gmail.com

abouaissamir74@gmail.com

تاريخ الارسال: 2025/09/30

تاريخ القبول: 2025/10/28

تاريخ النشر: 2025/12/30

ملخص:

تتناول هذه الدراسة الظروف الجيوسياسية لإقليم الساحل الإفريقي والمشكلات الأمنية المعقدة التي تعاني منها، إذ أن حالة عدم الثبات الأمني المستمرة التي تهيمن على هذا الإقليم الاستراتيجي، بالإضافة إلى تجليات الضعف السياسي والاقتصادي وأزمة البناء القومي وفشله في التعامل مع القضايا السياسية والمجتمعية، قد شكلت نظاماً استمر منذ مرحلة ما بعد الاستعمار، وأدى دوراً أساسياً في زعزعة الأمن الإقليمي وحول المنطقة إلى مسرح للتدخلات الأجنبية والصراع على المستويين الإقليمي والعالمي، كما يسلط المقال الضوء على الاتجاه الأمني الفرنسي تجاه الساحل الإفريقي والأساليب التي تتبعها فرنسا لتنفيذ استراتيجيتها الأمنية في هذا الإقليم، بسبب قلقها من تراجع سيطرتها على نطاقات نفوذها التاريخية في القارة الأفريقية، خاصة مع تزايد التنافس الدولي حولها.

كلمات مفتاحية: الساحل الإفريقي. التهديدات الأمنية. الإستراتيجية الأمنية الفرنسية. الاستقرار السياسي والأمني.

Abstract:

This study examines the geopolitical conditions of the African Sahel region and the complex security problems it suffers from. The persistent state of security instability that dominates this strategic region, in addition to manifestations of political and economic weakness, the crisis of nation-building and its failure to address political and social issues, has formed a system that has continued since the post-colonial period. This has played a fundamental role in destabilizing regional security and transformed the region into a theater for foreign interventions and conflict at both regional and global levels. The article also highlights the French security approach toward the African Sahel and the methods France follows to implement its security strategy in this region, due to its concern about the decline of its control over its historical spheres of influence in the African continent, especially with the increasing international competition around it.

Keywords: The African sahel. Security threats. French security strategy. political and Security stability.

مقدمة

في الوقت الراهن، تبرز القارة السمراء كواحدة من أهم الساحات التي تشهد تصارعاً حاداً بين مجموعة متنوعة من القوى العالمية والإقليمية المتنافسة، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى مواقعها الجيوسياسية والاستراتيجية المتميزة وقدراتها الهائلة في المجالات الاقتصادية والطاقوية والسكانية، ناهيك عن حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني السائدة فيها ومساهماتها في التوازنات العالمية وتأثيرها في عمليات التصويت الدولية وتاريخها الاستعماري المعقد، علاوة على طبيعة علاقاتها وصلاتها مع الدول الغربية.

من الواضح أن الموقع الاستراتيجي الحيوي والطبيعة المعقدة للأحوال السياسية المضطربة، بالإضافة إلى تزايد التهديدات الأمنية في قطاعات معينة من القارة الإفريقية، وذلك في ضوء السمات المجتمعية والوضع الأمنية والمنافع الأوروبية-الأمريكية والاستكشافات البترولية والموارد الطبيعية والطاقوية والمعدنية الهائلة، جميع هذه المتغيرات أدت إلى تشجيع مختلف القوى الإقليمية والعالمية على الانخراط في تنافس محموم للسيطرة على العديد من البلدان والمناطق القارية، خاصة مع انتشار التنظيمات الراديكالية وتزايد مخاطر الإرهاب والجريمة المنظمة في البلدان التي تشكل ممرات ومعايير للمهاجرين غير الشرعيين، وما ينجم عن ذلك من تداعيات على المنافع الاقتصادية والأمنية للبلدان الغربية.

على الرغم من أن الدراسات المتعلقة بالنزاعات في القارة الإفريقية تركز في المعتاد على المنافسة القائمة بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة من جهة، وبين هذه القوى والدول الآسيوية الراسخة والصاعدة من جهة ثانية، فإن التدقيق المتأن في سمات هذه العلاقات داخل كل مجموعة يظهر وجود أشكال متعددة من التنافس الداخلي، والذي يظهر في شكل منافسة بين إحدى الدول الأوروبية تحديداً والولايات المتحدة إلى جانب الصين وروسيا، وفي هذا السياق تبرز فرنسا باعتبارها من أبرز القوى الأوروبية التي تهدف إلى مقاومة التمدد الأمريكي من خلال فرض سيطرتها على مناطق متعددة في القارة، وخاصة إقليم الساحل الإفريقي، الذي يضم المساحة الصحراوية التي تفصل بين شمال القارة وجنوبها، وهذا التنافس يتضح جلياً في المجالين السياسي والأمني، وانطلاقاً من هذا المفهوم نضع الإشكالية الآتية حول ماهية المقاربة الأمنية إزاء هذا الإقليم: هل تمثل الإستراتيجية الفرنسية في الساحل الإفريقي امتداداً للموروث الاستعماري بصيغة جديدة، أم أنها تجسد أجندة أمنية معاصرة تهدف إلى تحقيق الاستقرار الإقليمي في ظل التحولات الجيوبوليتيكية الجديدة ؟

تسعى هذه البحتية إلى دراسة وتحليل السياسات والتوجهات الأمنية التي تنتهجها فرنسا في إقليم الساحل الإفريقي، مع التركيز على فحص سماتها الأساسية وغاياتها المحددة، بالإضافة إلى تقدير مدى فعاليتها الحقيقية في تحقيق الأهداف الأمنية والاستقرارية المنشودة في هذه المنطقة الجغرافية. كما تتطلع الدراسة إلى استكشاف وتوضيح طبيعة هذه التوجهات الاستراتيجية، وما إذا كانت تمثل استمرارية للنفوذ الاستعماري التاريخي، أم أنها

تعكس نمطا معاصرا يهدف إلى إعادة ترسيخ السيطرة النفوذية على الإقليم ضمن سياق التنافس والصراع الدولي المتنامي حول هذه المنطقة الاستراتيجية.

بناءً على طبيعة الموضوع المطروح وما يشتمل عليه من عناصر تاريخية وسياسية وأمنية مترابطة، فقد تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي لفحص وسائل وآليات الانخراط الفرنسي في إقليم الساحل الأفريقي، خاصة في المجال الأمني والدفاعي، إلى جانب توظيف المنهج التاريخي لفهم وتتبع مسار تطور النفوذ الفرنسي في هذه المنطقة عبر مراحلها المختلفة وإقامة الصلة بين الإرث الاستعماري والتوجهات السياسية الراهنة، وسعيًا للإجابة على هذه الإشكالية المطروحة فقد اعتمدنا المحاور الآتية:

أولاً: منطقة الساحل الإفريقي من منظور جيوبوليتيكي.

ثانياً: التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي.

ثالثاً: الإستراتيجية الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الإفريقي.

رابعاً: تقييم التصور الفرنسي لأمننة منطقة الساحل الإفريقي في ظل التنافس الدولي.

أولاً: منطقة الساحل الإفريقي من منظور جيوبوليتيكي.

على الرغم من أن المنطقة الساحلية في القارة الإفريقية تنتشر عبر مساحات قاحلة وتضم دولاً تواجه تحديات اقتصادية ومجتمعات تعاني من التخلف وتشهد صراعات قبلية وعرقية متنوعة، فإنها تظل محوراً مهماً للاهتمامات الجيوسياسية والمصالح الحيوية على المستوى العالمي، وذلك بسبب غناها الكبير بالثروات الطبيعية والمصادر الأساسية، خاصة في مجال الطاقة والموارد الحيوية.

من زاوية الجيوسياسية، تشكل هذه المساحة الإقليمية محوراً للتوسع الجغرافي والثقافي يحمل أهمية استراتيجية بالغة، نظراً لصلتها الوثيقة بمنطقة شمال القارة الإفريقية ومناطق أفريقيا الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى، الأمر الذي أثار اهتماماً عريضاً ومتزايداً لدى القوى العظمى، وفي مقدمتها فرنسا بناءً على الروابط التاريخية، والولايات المتحدة الأمريكية تبعاً لمقتضيات النهج الواقعي في السياسة، بالإضافة إلى الصين وروسيا اللتين تحركهما المنافع الاقتصادية الخالصة، علاوة على قوى ناشئة أخرى تسعى لتعزيز هيمنتها في أعماق القارة الإفريقية¹، وفي ظل هذا العالم فإن سياسة كل دولة تصبح نتاج تفاعل ثلاثة عوامل أساسية هي²:

- الحقائق الجغرافية (الموقع، المساحة، الخصائص، عدد السكان... الخ).
- الحقائق الهوياتية Identitaire (الشخصية الوطنية، التركيبة العرقية والإثنية... الخ).
- جيواقتصادية الموارد (الموارد الطبيعية، الموارد الأولية... الخ).

1. المجال الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي:

يُمثل الموضع الجغرافي أحد أبرز المكونات الطبيعية التي تسهم في تشكيل قدرة الأمة وتوجهاتها السياسية الداخلية والخارجية. هذا الموضع الجغرافي لا يمكن اعتباره مساحة أرضية بسيطة تتراجع أهميتها مع التقدم الحاصل في مجال التسليح وطاقاتها الهدامة، وإنما يتشكل من مجموعة معقدة من المكونات ذات الأبعاد الإقليمية والعالمية، حيث يرى نيكولاس سبايكن **Nikolas Sbaikmen** أن "قوة الدولة تعتمد اعتماداً كلياً على موقعها الجغرافي فضلاً عن مواردها الطبيعية والاقتصادية، إذ أن كليهما ذو وزن كبير في رسم السياسة الخارجية للدولة".³

يجب التنويه في المقدمة إلى التباين الموجود حول تحديد الحدود الجغرافية للإقليم المسمى بمنطقة الساحل الإفريقي، إذ تذهب مجموعة من الدارسين من الناحية الجيوسياسية إلى اعتبارها المساحة المحدودة من الشمال بالبحر المتوسط، ومن الغرب بموريتانيا والمحيط الأطلسي، ومن الشرق بالبحر الأحمر، ومن الجنوب بدولة التشاد، في حين يتضمن لب إقليم الساحل الأجزاء الشمالية والشمالية الغربية لموريتانيا إضافة إلى شمالي مالي والنيجر، وفي المقابل يحددها دارسون آخرون كونها المنطقة الممتدة جغرافياً من المحيط الأطلسي حتى البحر الأحمر عبر مسافة تبلغ حوالي 3000 ميل (4,830 كيلومتر) في نطاق يمتد عرضه جنوباً لعمق يصل إلى 1,200 ميل (1,930 كيلومتر)، وتبلغ مساحتها الكلية أكثر من ثلاثة ملايين كيلومتر مربع، تحدها شمالاً الصحراء الكبرى وجنوباً منطقة السافانا، وتشمل حالياً دول السنغال وموريتانيا ومالي وبوركينا فاسو والنيجر والتشاد والسودان و إريتريا.⁴

يُشير تعبير الساحل الإفريقي إلى المصطلح الذي استخدمه الفاتحون المسلمون للإشارة إلى النطاق الحدودي الفاصل بين الجزء الشمالي من القارة الإفريقية والمناطق الإفريقية الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى، ويُشكل هذا الإقليم طريقاً تجارياً تاريخياً يمتد من ناحية الجغرافيا بدءاً من المحيط الأطلسي ووصولاً إلى البحر الأحمر، محتوياً على البلدان الممتدة من السودان عبور بتشاد والنيجر ومالي وموريتانيا وانتهاءً عند السنغال، بالإضافة إلى توسيع حدوده في معظم الحالات تبعاً للمعايير الجيو-اقتصادية لتشمل بوركينا فاسو ونيجيريا وجمهورية الرأس الأخضر، ويقابله من الجهة الأخرى عن طريق الصحراء الكبرى النطاق المغربي المطل على البحر الأبيض المتوسط، وهذا الأمر يجعل منطقة الساحل الإفريقي نقطة تلاقي وتبادل للحضارات المتعددة والثقافات واللهجات المتباينة، إضافة إلى اعتبارها منطقة حيوية نظراً لتقاطعها الجغرافي مع شمال وغرب القارة الإفريقية وامتدادها نحو البحر الأحمر، وهذا ما يفسر الاهتمام والتركيز الدولي المتنامي بهذه المنطقة.⁵

تشكل دول المنطقة الساحلية الإفريقية نقطة محورية ذات أهمية استراتيجية على المستوى العالمي، وذلك بفضل ما تضمه من مخزونات هائلة من مصادر الطاقة واليورانيوم والثروات المعدنية الثمينة، إضافة إلى كونها تمثل أسواقاً استهلاكية تتمتع بأفاق نمو مبشرة، كما أن التنافس الدائر بين القوى الكبرى وتداخل مصالحها يجعل من تحقيق الاستقرار في هذه المنطقة غاية استراتيجية مشتركة، حيث تتضح الأهمية الاستراتيجية للمنطقة

الساحلية الأفريقية من خلال موقعها الجغرافي المميز باعتبارها إحدى أهم المناطق الجغرافية المجاورة للمساحات الجغرافية الأخرى كمنطقة الشرق الأوسط وأوروبا والمغرب العربي وشمال أفريقيا ووسط أفريقيا، إذ تمثل المنطقة الساحلية الأفريقية محورا إستراتيجيا بالغ الأهمية في القارة الأفريقية، وبناءً على هذا المعطى يمكن الاعتماد على المنهج الجيوسياسي كأساس لتفسير الاهتمام الغربي المتنامي بالمنطقة الساحلية الأفريقية.

2. طبيعة التركيبة السكانية وإشكالية الهوية الإقليمية لمنطقة الساحل الإفريقي:

لقد توجهت أبحاث متنوعة في مجال العلاقات الدولية الحديثة نحو تسليط الضوء على المنطقة الساحلية الأفريقية باعتبارها من القضايا المحورية والبارزة التي تستحق البحث والفحص المعمق، نظرا لكون هذه المساحة الجغرافية المتفردة قد احتضنت وقائع تاريخية مهمة وشاهدت نشأة معتقدات دينية وتنوعات عرقية مختلفة، بالإضافة إلى اشتعال الخلافات والمواجهات التي خلفت تأثيرات وتبعات عميقة في صياغة وبلورة الطابع الإقليمي المميز للمنطقة .

وعندما نسعى لتحديد مفهوم الإقليم، فإننا نستطيع وصفه بأنه البناء الذي يضم مجموعة معينة من البلدان التي تربطها صلات مشتركة من النواحي الجغرافية والاقتصادية والحضارية والتاريخية، علاوة على تقاسمها لتوجهات سياسية متقاربة إضافة إلى الهياكل المجتمعية، كما يُعد البُعد الجغرافي من المتغيرات المؤثرة والفاصلة في تحديد طبيعة التفاعلات الإقليمية وبالتالي تعيين حدود إطارها الإقليمي.

نظراً لأن القارة السمراء تُصنف ضمن أكثر القارات ثراءً في التنوع العرقي والإثني، وكونها خضعت للهيمنة الاستعمارية الفرنسية والبريطانية في بعض مناطقها، فإن المنطقة الساحلية تتميز بطبيعة معقدة ناجمة عن مجموعة من الطبقات التاريخية المتراكمة عبر الزمن. فحول الحزام الساحلي الإفريقي تتقاسم العديد من السمات المميزة، وأهمها التعايش المشترك بين القبائل الإفريقية التي تمثل الغالبية العظمى من التركيبة الديموغرافية والجماعات الأمازيغية والعربية التي تُعد أقليات مؤثرة تقع حالياً في بؤرة النزاعات الحادة التي تشهدها المنطقة منذ عقود طويلة، والجدير بالذكر أن هذا التعايش السلمي لم يكن قائماً بشكل دائم، بل إن النزاع متعدد الأبعاد (إثني وعقائدي واقتصادي) كان وما يزال يتشكل عند نقاط التقاطع بين المناطق الصحراوية الجافة والأحزمة النهرية الخصبة المحدودة، وبين النشاط الرعوي المنهك بسبب موجات الجفاف والاقتصاد الرعوي العاجز عن توفير الاحتياجات الأساسية، وبين التجمعات البدوية العربية الأمازيغية والقبائل الإفريقية، وبين المسلمين والمسيحيين⁶، إن هذا التضارب الذي نشأ وتطور بفعل الحضور الكولونيالي في المنطقة ومساهمته في تفريق القبائل عبر حدود متعددة للدول، بالإضافة إلى نشر ثقافة البغضاء والخصومة عن طريق تفضيل قبيلة على حساب أخرى، الأمر الذي أدى إلى ظهور نوع من التوترات والنزاعات العنصرية والقومية بين القبائل داخل الدولة الواحدة .

كذلك فإن الخلافات والتناحرات العنصرية في المنطقة الساحلية كانت ومازالت مبنية على المتغيرات الهيكلية وهي المتغيرات المتصلة بأحوال وبيئة التجمعات السكانية مثل التزايد الديموغرافي ونقص المصادر الاقتصادية، والعوز، والعنف المؤسسي، والاحتياج والإقصاء الثقافي والسياسي والديني، جميع هذه المتغيرات المرضية أسهمت في ظهور وازدياد الخلافات العنصرية والقومية، وبالإضافة إلى المتغير التاريخي والحضاري فإن التنوع العرقي يؤدي دوراً مهماً في الاستقرار السياسي والأمني فكلما وُجد تناسق في الأدوار داخل الحكومات والأنظمة واحترام للخصائص المميزة كلما ازداد مستوى الأمان في المنطقة خصوصاً وأن التركيبات القبلية في بلدان الساحل الأفريقي تتسم بالتعقيد والتشابك.⁷

بناءً على ذلك، يمكن التأكيد على أن العوامل الأساسية وراء تفشي الصراعات والحروب الأهلية ذات البُعد العرقي والإثني في منطقة الساحل الإفريقي تعود بصفة رئيسية إلى معضلة الهوية الوطنية وهشاشة الترابط المجتمعي وانعدام الإحساس بالولاء لكيان جغرافي متماسك، وهذا كنتيجة مباشرة للتقسيم التعسفي للحدود الإقليمية بين بلدان المنطقة أثناء الحقبة الاستعمارية، والذي تناسى خصوصيات التركيبة المجتمعية، إذ شيدت القوى الاستعمارية دول الساحل الإفريقي ضمن حدود سياسية وإدارية مصطنعة قسمت الشعوب وفصلت بين ثقافتها ولهجاتها ومعتقداتها في سياق خطتها للحفاظ على مكاسبها في مناطق نفوذها التاريخية (سياسة الانسحاب المدروس)، الأمر الذي جعل مسألة الهوية والأقليات العرقية والإثنية والمذهبية تشكل خطراً فعلياً على تماسك الشعوب واستقرار الإقليم بأكمله، والبرهان على هذا أنها أصبحت تُوظف كوسيلة ومسوغ في آن واحد لاستمالة أكبر قدر من المناصرين من أعضاء المجموعة الواحدة، حيث تخلق وتفرض سلوكاً جماعياً موحداً يساند ويكفل نجاح حركات العصيان والثورات المسلحة بالمنطقة. هذا الوضع أدى إلى نشوء عدة أزمات داخلية (أزمة دارفور بالسودان، أزمة التوارق بمالي والنيجر، الاضطرابات العرقية بموريتانيا، والمواجهات الإثنية والقبلية في التشاد).⁸

3. قراءة جيواقتصادية لمنطقة الساحل الإفريقي:

من الناحية الاقتصادية، تواجه بلدان المنطقة الساحلية تحديات اقتصادية متنوعة رغم حيازتها على مخزونات مهمة من المحروقات والطاقة والثروات المعدنية، إذ تبرز منطقة الساحل حالياً كخيار استراتيجي قوي يمكنه أن يحل محل منابع البترول في المنطقة الشرق أوسطية، وهذا ما يوضح تصاعد المنافسة العالمية حول هذا الإقليم، إذ أكدت تقارير متعددة على توفر كميات ضخمة من مخازن البترول والذهب واليورانيوم والفحم الحجري في النطاق الاستراتيجي للشريط الساحلي الإفريقي بلا استثناء لأي بلد سواء الواقعة ضمن الحزام أو المناطق المجاورة للشريط، أي البلدان الحدودية الساحلية (الجزائر، ليبيا، نيجيريا). وعندما نقوم بدراسة مسحية للمكونات الاقتصادية لبلدان الساحل الإفريقي نلاحظ أن هذه الأخيرة تشكل نقطة تنافس عالمي واستراتيجي بفضل الثروات الطبيعية والجوفية غير المستثمرة بها، فدولة النيجر تحوز على مخزونات ضخمة من الذهب

واليورانيوم والفحم عالي الجودة بالإضافة إلى امتلاكها لاحتياطيات بترولية مقدرة وبخاصة في نطاقات أوجاديس ودجادو، في حين أصبح البترول في تشاد المصدر الرئيسي للعائدات في الصادرات التشادية متفوقاً على القطن والإنتاج الزراعي والمنتجات الحيوانية، حيث بدأت في استثماره منذ عام 2003 في حوض دوبا جنوبي الدولة، بينما تتميز موريتانيا بتنوع مواردها المعدنية من حديد ونحاس وفوسفات... إلا أن النشاط الفلاحي يظل أبرز الأنشطة الاقتصادية في الدولة حيث تفوق نسبة المشتغلين بهذا القطاع 50%، وفي مالي تتجاوز نسبة العاملين بالقطاع الفلاحي 75% كما تنتج أصنافاً متنوعة من المنتجات الحيوانية والجلدية وصناعة المنسوجات والمواد الغذائية.⁹

بصفة عامة، إن هذه المقدرات الطبيعية الهائلة والأصول الاقتصادية والطاوقية ذات الطابع الاستراتيجي الموجودة في إقليم الساحل الأفريقي قد عززت من مكانتها الجيوسياسية، كما أدت إلى تفاقم التحديات السياسية والاقتصادية التي تواجهها بلدان هذا الإقليم، نظراً لكونها تمثل أبرز عوامل الاستقطاب للقوى العالمية التي تسعى للهيمنة على هذا الحيز الجيوستراتيجي وضمان إمداداتها البترولية والطاوقية عبر البحث عن وسائل للتموقع الاستراتيجي داخل المنطقة

ثانياً: التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي.

رغم الخصائص الهيكلية الهشة التي تطبع الدول الإفريقية المطلة على الساحل والتي أدت بمعظمها إلى الانخراط في فئة الكيانات المتصدعة، فإن الانعكاسات الأمنية قد عمقت من حجم المخاطر الدفاعية والبشرية التي تعاني منها هذه الكيانات الوطنية، الأمر الذي جعلها تندمج في إطار قوس الاضطرابات الذي كان يمتد في السابق انطلاقاً من أفغانستان مروراً بإيران ومنطقة الخليج العربي وانتهاءً بالقرن الشرقي لأفريقيا. وبالنظر إلى توسع المدى الإقليمي وتراجع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وقصور المرافق الصحية والتربوية وسمات الصراعات الإثنية والمذهبية في الدول الساحلية، فقد ساهمت هذه المتغيرات بصورة جماعية في ظهور مجموعة من الاضطرابات المختلة التي زادت من حالة فقدان الاستقرار الأمني في الإقليم.

بجانب مجموعة التحديات الأمنية التقليدية التي تواجهها بلدان إقليم الساحل الأفريقي منذ فترات مديدة والمتمثلة بالأساس في معضلات تشييد الكيان الوطني وغياب التطبيق الديمقراطي وضعف الأداء السياسي لأنظمتها وطبقاتها الحاكمة وهشاشة هياكلها الاقتصادية وانخفاض معدلات النمو في أراضيها، وتراجع الظروف الاجتماعية لمواطنيها... وانطلاقاً مما سبق، فإن هذه المؤشرات تشكل دافعاً لتحريك مجموعة واسعة من الآليات السببية المفضية إلى ولادة وتنامي التهديدات الأمنية غير المتجانسة في الإقليم والتي تتميز بكونها غامضة ومعقدة ومتحولة والمتمثلة في الآتي:

1. الجريمة المنظمة:

يُعتبر النضال في مواجهة الإجرام المُنظم عبر الحدود الوطنية من أبرز السمات المميزة للعصر الراهن، إذ شهدت آليات ومناهج الجريمة المنظمة تطوراً ملحوظاً من خلال توغلها في مجالات مستحدثة، فضلاً عن تحولها من النمط الكلاسيكي إلى أنماط تنظيمية بديلة تتسم بمرونة أكبر عبر اعتمادها على شبكات هيكلية متشعبة، مما زاد من حدة المخاطر التي تواجه كيان المعمورة بصفة عامة ومنطقة الساحل الأفريقي بصفة خاصة. نظراً لكون هذه المنطقة تتميز بسلسلة من المقومات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تساهم حتماً في تيسير ظهور التنظيمات الإجرامية التي تستفيد من غياب السلطة الحكومية أو هشاشتها، وحالات الإحباط السائدة بين المواطنين نتيجة شعورهم بالحرمان والإقصاء، والظروف الاقتصادية المتدهورة، الأمر الذي يدفع العديد منهم نحو الاندماج في أنشطة العصابات الإجرامية المنظمة.¹⁰

من المهم التأكيد على أن الإجرام المنظم يتضمن جوانب متنوعة وتأثيرات شاملة تطل قطاعات ومجالات مختلفة، إذ ينجم عنه آثار ضارة بالغة الخطورة تتجسد في انتشار تعاطي العقاقير المخدرة وتصادد درجات العنف والسيطرة على المؤسسات المجتمعية وتدهور البنية القيمية الاجتماعية وتفاقم حدة الإشكاليات المجتمعية، كذلك تبسط الجماعات الإجرامية المنظمة تأثيرها الواسع على التنظيمات السياسية والشخصيات السياسية المؤثرة عبر تفشي سلوكيات الرشوة والفساد في الأوساط السياسية وأنشطة غسل الأموال... علاوة على ما تقدم فإن هيمنة التنظيمات الإجرامية المنظمة على الأسواق الداخلية تؤدي إلى انحدار الاقتصاديات المحلية بسبب ممارسة أعمال تبييض الأموال والتهرب من الواجبات الضريبية وتهريب السلع والأفراد... الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف الجهود التطويرية في تلك البلدان مما يزيد من درجة خطورتها.

وتشهد المنطقة الساحلية الأفريقية تزايداً في ظاهرة الإجرام المنظم بمختلف صوره كالتهريب والاتجار بالأسلحة والاتجار بالأشخاص وغسل الأموال، لكن تظل جريمة الاتجار بالعقاقير المخدرة الأشد خطراً والأسرع توسعاً نظراً لتحول المنطقة الساحلية إلى محطة مرور للمخدرات من القارة الأمريكية الجنوبية نحو القارة الأوروبية، حيث باتت الجماعات الإجرامية المنظمة التي تديرها شبكات التهريب تشكل مصدر تهديد فعلي لبلدان المنطقة خصوصاً وأن هذه الشبكات تتصل بجهات خارجية مؤثرة ويضاف لهذا أن تزايد الإجرام المنظم والهجرة غير المشروعة والجرائم الرقمية وسواها من الظواهر المدمرة يمثل مصدراً من مصادر زعزعة الاستقرار خاصة في المناطق الحدودية.¹¹

2. الهجرة غير الشرعية:

في العقود الماضية، برزت قضية الهجرة كموضوع ذي أولوية قصوى، حيث غدت عنصراً محورياً في الاستراتيجيات السياسية الداخلية والدبلوماسية لكثير من البلدان. إن الاهتمام المتزايد بمسألة الهجرة غير النظامية، لا سيما في القارة الأوروبية، يرجع إلى الارتفاع المستمر في أعداد الوافدين إلى أوروبا، فضلاً عن

المخاوف المتنامية من المخاطر الأمنية والإرهابية المحتملة المرتبطة بالمهاجرين، كما حدث في تفجيرات القطارات في العاصمة الإسبانية مدريد وحوادث مترو الأنفاق في بريطانيا.

تتم عمليات الهجرة غير المشروعة عبر وسائل مخالفة للقانون، حيث يتمكن الأفراد من الوصول إلى بلدان أخرى بدون حيازة الأوراق الرسمية اللازمة أو الحصول على التصاريح القانونية المطلوبة. يُصنف هذا النمط من الهجرة ضمن فئة التحديات الأمنية العابرة للحدود الوطنية. تشير التقديرات الصادرة عن منظمة العدل الدولية إلى أن نسبة الهجرة السرية تتراوح بين 10 و15% من إجمالي المهاجرين على مستوى العالم، مما يعادل تقريباً ما بين 20 إلى 30 مليون شخص. وفقاً لبيانات منظمة الهجرة الدولية، فإن عدد المهاجرين غير الشرعيين في القارة الأوروبية وصل إلى 1.5 مليون مهاجر.¹²

من الملاحظ أن ظاهرة الهجرة غير النظامية في منطقة الساحل الأفريقي قد شهدت تصاعداً ملحوظاً خلال السنوات الماضية، ويعود ذلك إلى مجموعة متنوعة من الأسباب والعوامل:¹³

1.2. الأسباب السياسية:

إن عدم الاستقرار السياسي الناتج عن النزاعات المدنية والخلافات الداخلية وانتهاكات الحقوق الإنسانية يشكل محركات أساسية لأنماط الهجرة. وتقف منطقة الساحل الأفريقي ضمن أهم مصادر اللاجئين والمهاجرين غير الموثقين بسبب ظروف الحروب وعدم الاستقرار المحلي الذي يميز الدول في هذه المنطقة الجغرافية. لقد شهدت هذه الظاهرة معدلات نمو غير مسبقة مؤخراً، بالتزامن مع الديناميكيات السياسية المكثفة التي تؤثر على بلدان الساحل نتيجة للانقلابات العسكرية المتتالية والنزاعات المسلحة الداخلية.

2.2. الأسباب الاقتصادية:

من المنظور الاقتصادي، تقع غالبية الأنظمة الاقتصادية في بلدان إقليم الساحل ضمن الطورين التقليدي ومرحلة ما قبل النهوض، بينما تصنف اقتصاديات أخرى في إطار مرحلة النهوض، وتتسم هذه الأنظمة الاقتصادية بالهشاشة والتطور الاقتصادي المتباطئ بسبب غياب الخطط والمناهج التنموية المؤثرة، علاوة على تدهور الظروف المعيشية وتوسيع دائرة العوز في مجتمعاتها نتيجة انتشار ظاهرة البطالة، الأمر الذي يخلق رابطة مباشرة بين البطالة والانتقال غير المشروع بحثاً عن ظروف معيشية أفضل.

3.2. الأسباب السوسولوجية:

العديد من الدارسين والمختصين يرون أن توجه الأشخاص نحو الهجرة يمثل دليلاً واضحاً على وجود نقص في إشباع احتياجاتهم الجوهرية، والتي تم تصنيفها وفقاً لهرم الاحتياجات الذي وضعه المنظر Abraham Harbod Maslow، حيث تشمل هذه الاحتياجات المتطلبات البيولوجية الأساسية مثل الحصول على الغذاء والماء والملبس والمأوى وتكوين أسرة، بالإضافة إلى الحاجة للشعور بالأمان النفسي والحصول على فرص العمل

المناسبة، وكذلك الرغبة في الاندماج والانخراط في المجتمع، فضلاً عن السعي لنيل التقدير والاحترام وتحقيق الطموحات الشخصية والوصول إلى الرضا الذاتي عند بلوغ الأهداف المنشودة.

3. الإرهاب وانتشار الأسلحة:

يُعتبر الخطر الإرهابي من أهم المشكلات الأمنية الراهنة في عصر العولمة، خاصة بعد نهاية المواجهة بين القطبين، حيث يواجه الباحثون في مجال العلاقات الدولية صعوبة بالغة تكمن في غياب مفهوم شامل ومحدد لهذا المصطلح، وترجع هذه المعضلة إلى تنوع سمات العمليات الإرهابية واختلاف المواقف العالمية تجاهها، إلا أنه يُشكل أداة عدائية موجهة نحو الهوية الإقليمية للأمة والثقافة بشكل عام، فضلاً عن كونه يجسد خطراً يتجاوز الحدود الوطنية، ولا يمكن لأية دولة بغض النظر عن إمكانياتها أو مركزها أن تواجهه بمفردها أو تحمي نفسها من هجماته دون شراكة عالمية.

ومن الجدير بالذكر أن التصور العالمي المهيمن حول الإرهاب يقصر مصادره على بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط وتحديداً دول شمال أفريقيا ومنطقتي الشرق الأوسط والساحل الإفريقي، غير أن هناك من انتقد هذه الرؤية الأوروبية المشبعة بالتحيزات المسبقة، على أساس أن دول هذه الأقاليم تعاني من نقص في الإمكانيات المطلوبة لمواجهة هذه المعضلة الأمنية المعقدة، وأن كافة هذه الحملات الإعلامية تسعى لترسيخ مفهوم مؤداه أنه مع سقوط التهديد الماركسي، وقعت القوى الغربية العظمى وعلى رأسها أمريكا والكتلة الأوروبية في خواء استراتيجي، مما حدا بها للتقريب عن عدو بديل يخلف العدو الشيوعي المنهزم والمتصدع بهدف إظهار القوة والقدرة على الهيمنة والتحكم.

وعليه فإن أهم تهديد أمني تواجهه المنطقة هو "الإرهاب عبر الوطني"¹⁴ لقد ساهم انتشار تنظيم القاعدة عبر منطقة الساحل، بالإضافة إلى انهيار الحكومة الليبية والمخاوف من احتمالية حصول التنظيمات الإرهابية على مخزونات الأسلحة الهائلة، في ظهور توترات بين ليبيا ما بعد الثورة ودول شمال وغرب الساحل الإفريقي. هذه البلدان تنظر بشكل جماعي إلى القاعدة كعدوها المشترك. وقد أصبحت الأراضي الصحراوية الشاسعة للصحراء الكبرى والمناطق الساحلية غرب أفريقيا مناطق عمليات مفضلة لأنشطة القاعدة، حيث تعاني هذه المساحات الواسعة من نقص في المبادرات التنموية وتوجد ضمن فراغ أمني. تقتقر هذه الأقاليم النائية لمبررات كافية للوجود الحكومي أو آليات الرقابة، مع خضوع السكان المحليين بشكل أساسي للأعراف الاجتماعية التقليدية التي سبقت تأثير الاستعمار¹⁵، وتحولت بذلك منطقة الساحل الإفريقي إلى فناء خلفي للجماعات الإرهابية في الشمال الإفريقي خاصة ما يسمى "بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" التي تعود أصوله إلى "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" والذي انتشر في الصحراء الكبرى منذ سنة 2007¹⁶، وبدأ في استهداف دول الساحل والصحراء، وكان لموريتانيا وتشاد والنيجر النصيب الأكبر من هجمات التنظيم بعد خروجه عن إطاره المحلي بعد غزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق.

إثر الثورات الشعبية التي اجتاحت بلدان شمال القارة الأفريقية ابتداءً من عام 2010 وما رافقها من اضطرابات جذرية للمؤسسات الأمنية في هذه البلدان، وفي إطار تراجع المراقبة الحدودية بين الدول الأفريقية، انفتح المجال أمام بروز التنظيمات الإرهابية على المسرح السياسي ومعها جميع صور الجريمة المنظمة، مثل تهريب المواد المخدرة والهجرة غير القانونية وسواها، واستمرت ديناميكيات التبادل والتأثير المتبادل تسيطر على النظام الأمني لبلدان شمال أفريقيا ودول المنطقة الصحراوية فبرز النزاع في مالي في بعض أوجهه كإحدى نتائج سقوط النظام الليبي، وفي المقابل ومع تصاعد الضربات العسكرية الدولية ضد التنظيمات الإرهابية في شمال مالي انتقلت هذه التنظيمات نحو داخل بلدان شمال أفريقيا فحصلت على الدعم العسكري واللوجستي من نظيراتها في هذه المنطقة وذلك نتيجة وفرة الأسلحة الليبية مما أسهم في استرداد بعض هذه التنظيمات لقدراتها، بل وتشكلت تنظيمات حديثة كالمعروفة "بجماعة المرابطين" ومسعاها لإقامة دولة إسلامية من النيل إلى المحيط، بالإضافة إلى "حركة الوحدة والجهاد في غرب أفريقيا" التي نفذت هجمات على الجنوب الجزائري، وخلال الأعوام القليلة المنصرمة كثف تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من عملياته العسكرية في هذه الصحاري الواسعة التي تحولت إلى مناطق بالغة الخطورة عالمياً، حيث باتت تتقاطع وتتداخل فيها مصالح الإسلاميين الراديكاليين، ومهربي الأسلحة والمخدرات والمهاجرين غير الشرعيين، الذين يحمي بعضهم البعض، في ظل ضعف الأداء السياسي لدول الساحل وافتقارها للمشاريع التنموية وبانتشار التهديدات الأمنية العابرة للحدود في هذه المنطقة التي تمثل عمقاً استراتيجياً دولياً فستجد الأطراف الدولية الخارجية المبررات للتدخل فيها والسيطرة عليها بحجة محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة، ويتأكد هذا الطرح بعد الإعلان عن تأسيس القيادة الأمريكية الأفريكوم، بالإضافة إلى التدخل الفرنسي من خلال الحضور العسكري في العديد من العمليات لتحرير الرهائن الفرنسيين المحتجزين من طرف التنظيمات الإرهابية والتي كان آخرها التدخل في شمال مالي.¹⁷

ثالثاً: الإستراتيجية الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الإفريقي.

تتميز القارة السمراء بحضور قوى تاريخية عريقة أقامت علاقات وثيقة ومترسخة معها، وتظهر فرنسا باعتبارها القوة الأوروبية الأكثر هيمنة وتأثيراً في المجال الإفريقي بشكل عام وفي منطقة الساحل الإفريقي بشكل خاص، حيث استطاعت المحافظة على أواصر قوية مع أقاليمها الاستعمارية السابقة من خلال تطبيق استراتيجيات تشاركية مع دول القارة على مستويات متعددة (الاقتصادي، العسكري، الثقافي)، الأمر الذي مكّنها من تعزيز موقعها كشريك أساسي ومحوري في المقام الأول خاصة مع بلدان الساحل الإفريقي، إذ تسعى من خلال هذه الاستراتيجيات إلى حماية مصالحها من التهديدات الأمنية التي تعترض المنطقة من جهة، ومن التنافس الدولي المحتدم من جهة ثانية.

يرجع التواجد الفرنسي في القارة الإفريقية إلى الحقبة الاستعمارية، إذ حازت فرنسا على الأولوية في الهيمنة على مناطق متنوعة في القارة كمرحلة من مراحل التجسيد المباشر للاهتمام الفرنسي بالقارة الإفريقية

إجمالاً ومنطقة الساحل الإفريقي تحديداً وهو ما تبرزه خريطة انتشار القوى الاستعمارية في القارة والتي يمكن عبرها إحصاء العديد من المستعمرات الفرنسية بها (الجزائر، مالي، النيجر، تشاد، بوركينا فاسو، السنغال...) ¹⁸ بعد حصول دول هذه المنطقة على استقلالها، ظلت مترابطة ومتماسكة سياسياً واقتصادياً وثقافياً مع الكيان الفرنسي. يتضح أن الجمهورية الفرنسية لم تُظهر استعداداً لتخلي عن هيمنتها على القارة الأفريقية، وبشكل خاص في منطقة بلدان الساحل. هذا الوضع دفع فرنسا لإجبار مستعمراتها السابقة على توقيع سلسلة من الاتفاقيات التعاونية التي تجسد استمرارية الامتداد والإرث الاستعماري، وتكشف عمق الترابط الأيديولوجي القائم بين فرنسا وهذه الأقاليم السابقة. تشمل هذه الاتفاقيات مجالات التعاون الدبلوماسي والاقتصادي والنقدي والثقافي والعسكري، مما مكن فرنسا من التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول عبر ديناميكية التفاعل المتبادل بين مجالات التعاون المذكورة سابقاً، وصولاً إلى درجة صياغة السياسات واتخاذ القرارات في تلك الدول بما يتماشى مع توجهات وسياسات الدولة الفرنسية. تم تحقيق ذلك من خلال الاعتماد على مجموعة من الآليات الدقيقة لتنفيذ سياساتها الأمنية، والتي شهدت تطوراً ملحوظاً خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة نتيجة مخاوف فرنسا من تراجع سيطرتها على مناطق نفوذها التقليدية التي أهملتها نسبياً بسبب انشغالها بتنظيم الشؤون الأوروبية الداخلية، وذلك بالتزامن مع مساعي التمرکز الأمريكي والصيني في القارة الأفريقية، حيث شملت الإستراتيجية الأمنية الفرنسية مجالات أساسية سنستعرضها فيما يلي:

1. التوجه الاستراتيجي السياسي:

يمكن ملاحظة أن النهج الفرنسي تجاه القارة الأفريقية يتماشى مع توجهاتها على الصعيد الدولي، حيث سعت باريس عبر حضورها القاري، لا سيما في أعقاب انتهاء المواجهة بين القطبين، إلى التشديد على أهمية تطبيق وترسيخ المبادئ الإنسانية وصون الحقوق الجوهرية ونشر النظم الديمقراطية وتكثيف الأنشطة الدبلوماسية لحل بعض الصراعات، على غرار مساعيها لإنهاء الحروب الداخلية في جمهورية الكونغو، لذلك رصدت الحكومة الفرنسية ميزانيات ضخمة سنوياً لتطوير البنى المؤسسية وتدعيم مبدأ سيادة القانون. وهذا ما ركزت عليه مقررات المؤتمر القمة الفرنسي الأفريقي عام 1996 الذي ضم جميع البلدان الأفريقية عدا الجزائر، ليبيا، السودان، الصومال، إذ تطرقت هذه القمة لمختلف المسائل ذات الأهمية للقارة السمراء، وعلى رأسها الاستقرار الأمني حيث تعهدت فرنسا في ذلك اللقاء بتوظيف جميع أدواتها الدبلوماسية والاقتصادية والعمل على إيجاد حلول للتحديات الجذرية التي تواجه العديد من البلدان الأفريقية وتنشيط المبادرات المتعلقة بالتسوية تحت إشراف الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية عبر: ¹⁹

- تقديم الدعم والمعونة للبلدان الأفريقية التي تتبنى المسار الديمقراطي وتلتزم بالقيم الديمقراطية المكرسة في دساتيرها الوطنية، والتي تشمل بشكل جوهري النظام النيابي والاقتراع الحر النزاهة والتنوع السياسي والحزبي وحرية وسائل الإعلام وعدم تبعية السلطة القضائية وتوزيع الصلاحيات بين مؤسسات الدولة.

- دعم الأنظمة السياسية الإفريقية في مواجهة الإرهاب أو ما يسمى بالإرهاب السياسي
- مساندة الدبلوماسية الإفريقية في المحافل الدولية
- توطيد علاقاتها مع الحكومات المدنية الإفريقية والمنظمات الفاعلة في المجتمع المدني
- دعم برامج التنمية في إفريقيا وتأييد تجارب الانتقال الديمقراطي

2. التوجه الإستراتيجي الاقتصادي:

تركزت التوجهات الاقتصادية الفرنسية في القارة السمراء على البحث عن قنوات تسويقية لنشر إنتاجها الصناعي والحصول على الخامات الضرورية لتنمية الصناعات المدنية، إذ لا شك أن فرنسا تعاني من نقص في هذه الموارد داخل أراضيها الوطنية وتجد ذاتها مضطرة لتعويض هذا النقص من المصادر الخارجية للحفاظ على قطاعها الصناعي، ومع ازدياد شراسة المنافسة الاقتصادية المستحدثة إثر انقضاء الحرب الباردة بين القوى التقليدية والصاعدة سعياً للسيطرة والتحكم في المناطق والأقاليم التي تكفل الأسواق والخامات، وبالنظر إلى أن التجارة والاقتصاد يمثلان أبرز الميادين استقطاباً للقوى الصاعدة في أفريقيا خاصة في قطاعات التشييد والاتصالات والسيارات... وإزاء هذه المعطيات المستجدة شرعت فرنسا في إعادة التنسيق والترتيب الداخلي واتباع سياسات حازمة للدفاع عن مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية في مناطق نفوذها التقليدية بالقارة الأفريقية.

إذ اعتمدت فرنسا على التبادل التجاري مع البلدان الأفريقية باعتبارها المستورد الرئيسي للخامات من معظم دول غرب أفريقيا بوجه عام والمصدر الرئيسي للبضائع المصنعة لبعض هذه البلدان، كما اعتمدت على تعزيز حجم استثماراتها الاقتصادية في أفريقيا بناءً على تجربتها العريقة في السوق الأفريقية وإلمامها بمتطلباته،²⁰ علاوة على ذلك، أصدرت فرنسا تشريعات خاصة بالعملة الموحدة وأبرمت اتفاقيات مالية ثنائية للتعاون مع دولها المستعمرة سابقاً، حيث تتكون المنطقة المالية للفرنك الفرنسي والتي تشمل ستة عشر دولة من القارة الأفريقية في المناطق الغربية والوسطى من تجمعين نقديين رئيسيين: أولهما "الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا" UEMOA الذي تم تأسيسه وفقاً لمعاهدة داكار المؤرخة في العاشر من يناير عام 1994، وثانيهما "التجمع الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا" CEMAC الذي أسس رسمياً بتاريخ السادس عشر من مارس لعام 1994. وقد وفرت فرنسا لدول منطقة الفرنك الأفريقي من خلال هذه الاتفاقيات المالية مزايا استراتيجية هامة تتضمن التحويل الحر والكامل من الفرنك الأفريقي إلى الفرنك الفرنسي، بالإضافة إلى السماح بحركة رؤوس الأموال بحرية تامة من البلدان الأفريقية نحو فرنسا وبالاتجاه المعاكس²¹، وقد عملت أيضاً على تأسيس شبكة نقل واتصالات مكثفة تصلها بدول القارة الإفريقية لتعزيز روابطها الاقتصادية والتجارية والعسكرية مع إفريقيا، إذ تتكون هذه الشبكة من مسارين أساسيين: مسار جوي يصل ما بين شرق وجنوب القارة ومسار إضافي يربط ما بين شمالها وغربها، وينقسم هذان المساران إلى عدة خطوط فرعية تصل بين معظم الدول الإفريقية، وتمثل هذه الشبكة الهيكل الأساسي للاستراتيجية الفرنسية في إفريقيا، كما استقبلت فرنسا بترحاب

التنظيمات الإقليمية الاقتصادية التي تأسست خلال عقدي السبعينات والثمانينات والتي شملت دول وسط وغرب إفريقيا، ونذكر هنا بالإضافة إلى الكتل النقدية المذكورة سالفاً، "المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا" ECOWAS والاتحاد الجمركي لدول إفريقيا الوسطى UDEAC "حيث يخدم تكوين هذه التنظيمات الحضور الفرنسي في مناطق القارة وخاصة من الجانب المالي، وبناءً على ذلك بدأت فرنسا في تطبيق استراتيجيتها الاقتصادية معتمدة على نظرية التمدد والانتشار المرتكزة على توسيع مصالحها الاقتصادية لتشمل القارة بأكملها وبالتالي إقصاء منافسيها في منطقة الساحل الإفريقي.

3. التوجه الاستراتيجي الثقافي:

البُعد الآخر الذي تستند إليه الخطة الاستراتيجية الفرنسية في إقليم الساحل الإفريقي ومناطق سيطرتها الاستعمارية السابقة بشكل شامل يتمثل في النطاق الحضاري أو المبادئ والمقاييس الحضارية الفرنسية التي تُشكل جزءاً من الركائز الأساسية والجوهرية خصوصاً مع اقتناع الإدارات الفرنسية المتتالية عبر الأعوام والعقود الزمنية بأهمية الحفاظ على مكانة حضارية مميزة في مناطق هيمنتها التاريخية²²، وذلك من خلال الاستناد إلى مجموعة من المكونات الرئيسية والتي تشمل بشكل أساسي: اللسان الفرنسي، والمعاهد التربوية الفرنسية، والمراكز الحضارية إلى جانب المؤتمرات الفرنكوفونية التي تُعقد بصفة دورية كل عامين في العاصمة الفرنسية باريس أو إحدى المدن الرئيسية الإفريقية، إذ سعت فرنسا لترسيخ المبادئ والتقاليد واللسان الفرنسي في أراضيها الاستعمارية السابقة التي تتحدث بالفرنسية عبر تأسيس التنظيمات والهيئات الفرنكوفونية التي تقوم بأنشطتها المختلفة بهدف تحقيق المقاصد المشتركة للأمم المتحدة بالفرنسية.

وتم تأسيس المنظمة الفرنكوفونية في مارس 1970 وكان الهدف الأساسي من إنشائها هو احترام التنوع الثقافي واللغوي وزيادة التعاون الفني²³ إذ تُمثل فرنسا الداعم المالي الرئيسي للمؤسسة بحصة تبلغ 40% من مجموع الموازنة العامة وتقوم بتمويل جميع المشاريع الأكاديمية والدراسات العلمية، ولم يقتصر نشاط المؤسسة على المجال الثقافي وحده بل امتد ليشمل الدفاع عن المبادئ الديمقراطية حيث أدت المؤسسة مهمة الوساطة السياسية في تسوية عدد من الصراعات الإفريقية.

4. التوجه الاستراتيجي العسكري:

إن الاستراتيجية الإفريقية التي تتبناها فرنسا لضمان ديمومة حضورها وتعزيز هيمنتها في البلدان الإفريقية، وتحديداً في منطقة الساحل الإفريقي، لم تقتصر على استخدام الأدوات الاقتصادية والثقافية وحدها، وإنما توسعت لتضم عنصراً جوهرياً يتمثل في الجانب العسكري المرتكز على ثلاثة أركان رئيسية وهي: القواعد العسكرية الدائمة، والتعاون العسكري المشترك، والتدخل المسلح عند نشوب النزاعات الأهلية أو بروز الاضطرابات المدنية.

1.4. القواعد العسكرية الدائمة: فيما يتعلق بالمنشآت العسكرية الفرنسية المتواجدة عبر القارة الأفريقية، فإنها شهدت تراجعاً ملحوظاً من مائة منشأة عسكرية في عام 1960 لتصل إلى خمس قواعد عسكرية فحسب، وذلك نتيجة لازدياد الأعباء المالية بالإضافة إلى التقدم التقني في ميدان الصناعات الحربية. تتوزع هذه المنشآت العسكرية حالياً في دول جيبوتي وتشاد وساحل العاج والكامرون، علماً بأن آخر قاعدة عسكرية تم إغلاقها كانت في دولة السنغال في عام 2010.²⁴

2.4. التعاون العسكري: في إطار التعاون العسكري فقد وقعت فرنسا نحو 20 اتفاقية تعاون مع الدول الإفريقية تضمنت التالي:²⁵

- اتفاقية التعاون والمساعدة العسكرية التقنية (AMT): خاصة بتعليم وتدريب القوات الوطنية للدول الإفريقية.

- اتفاقيات الدفاع: هذه الاتفاقيات تمثل الركيزة القانونية الأساسية للتدخل الفرنسي عبر القارة الأفريقية، إذ أبرمت باريس خلال الفترة الممتدة من 1960 حتى 1991 معاهدات المساندة الفنية مع ثلاث وعشرين دولة إفريقية. وبخصوص هذه المعاهدات، فقد واصلت ثمان دول إفريقية التزامها بهذه الاتفاقيات مع فرنسا حتى عام 1970، وقد شهدت هذه الاتفاقيات تحولاً من معاهدات دفاعية إلى اتفاقيات شراكة أمنية اعتباراً من شهر مايو 2009. تنص هذه المعاهدات على إمكانية قيام فرنسا بالتدخل العسكري استجابة لطلبات من الحكومات الإفريقية، وبناءً على هذا البند تدخلت باريس اثنتي عشرة مرة في مختلف البلدان الإفريقية خلال الفترة من 1960 إلى 1996. بالإضافة إلى ذلك، جاءت اتفاقيات الشراكة والأمن لتضع التزامات متبادلة على الطرفين للالتزام بأحكامها، مما يكفل لفرنسا ديمومة تأثيرها وصيانة مصالحها الاقتصادية في أفريقيا بشكل عام وفي منطقة الساحل الأفريقي بصفة خاصة.²⁶

3.4. التدخلات العسكرية: إثر التحولات العالمية المستجدة التي أعقبت انتهاء المواجهة بين القطبين، عملت فرنسا على تحديث استراتيجياتها المتعلقة بالشراكة العسكرية مع القارة الأفريقية حيث تبنت رؤية معاصرة ترتكز على تأسيس وحدات للتحرك العاجل والتي شهدت النور عام 1993 مع إعدادها للوصول إلى مستوى جاهزية عالي يؤهلها للانتشار السريع عند نشوب الأزمات المفاجئة، ومن النماذج على هذه المداخلات: المهمة المسماة تركواز opération turquois في رواندا عام 1994، إلا أن سلسلة الإخفاقات المتعاقبة التي شهدتها هذه المداخلات في كل من رواندا وجمهورية الكونغو إضافة إلى تبدل المعطيات العالمية، جميع هذه المتغيرات حثت فرنسا على إعادة النظر في استراتيجياتها العسكرية فباتت تولي اهتماماً أكبر لتقوية الهيئات الأمنية الإقليمية في أفريقيا وهو ما تجلّى عبر مشروع تطوير الإمكانيات الإفريقية لصون السلام RECAMP عام 1997.

اتسمت الاستراتيجية الفرنسية المستحدثة في القارة السمراء بالمواصلة في التدخل في الأمور الإفريقية بهدف صيانة المنافع الاقتصادية الفرنسية، مع التركيز على الترابط بين مسيرة التطوير من ناحية والشفافية

والنظام الديمقراطي والإدارة الرشيدة من ناحية ثانية، وتمثلت الاستراتيجية الجديدة ابتداءً من عام 2008 في إعادة التفاوض بين فرنسا وحلفائها الأفارقة حول معاهدة الدفاع²⁷، أعلن الرئيس ساركوزي عن إطلاق صيغة محدثة لميثاق الدفاع الذي يربط فرنسا بأقاليمها الاستعمارية السابقة، والذي وصفه بأنه يتمتع بوضوح أكبر مقارنة بالنسخة الأولى التي احتوت على بنود غير معلنة تمنح القوات الفرنسية حق التدخل في هذه المناطق خلال فترات عدم الاستقرار أو النزاعات القبلية أو الصراعات حول الحكم، وأن تحديث هذا الميثاق يمنح فرنسا صلاحيات خاصة فيما يتعلق بتقديم الدعم العسكري.

استمرت فرنسا في انخراطها العسكري عبر القارة الأفريقية عموماً ومنطقة الساحل الأفريقي تحديداً تحت غطاء الكيان الأوروبي وبالتعاون مع الهيئات الدولية والقوى الإقليمية لإكساب تدخلاتها العسكرية في بلدان المنطقة الطابع القانوني، وهذا ما تجسد عبر التدخل الفرنسي في الأحداث التي عاشتها تشاد لمساندة إدارة إدريس ديبي أمام المعارضة المسلحة، الأمر الذي أثار امتعاضاً ونقاشاً حاداً بين الحلفاء الأوروبيين وتحديداً ألمانيا التي تعتبر أن فرنسا تسخر التجمع الأوروبي لصون مكاسبها في القارة الأفريقية من خلال دعم النظام الاستبدادي التشادي.²⁸

بعد وصول الرئيس فرانسوا هولاند إلى السلطة في عام 2012، اتخذت الحكومة الفرنسية قراراً بإعادة تنظيم انتشار قواتها المسلحة عبر منطقة الساحل الأفريقي بغرض مواجهة الحركات المتمردة والقضاء على التنظيمات الإرهابية والفصائل الجهادية التي باتت تشكل خطراً على استقرار دول المنطقة، وذلك في أعقاب سقوط النظام الليبي وانتشار عدم الاستقرار ليصل إلى الأراضي المالية، الأمر الذي حدا بمالي إلى طلب المساعدة من القوى الإقليمية وعلى رأسها فرنسا نظراً لكونها حليفاً وشريكاً إستراتيجياً لها.

وقد وفرت القرارات الدولية الثلاثة أرقام 2065 و2071 و2085 الغطاء القانوني للتدخل الفرنسي في أراضي الساحل الأفريقي، وبصفة خاصة القرار رقم 2085 الذي أقره مجلس الأمن الدولي في العشرين من ديسمبر عام 2012، والذي منح القوات الفرنسية الحق في التدخل العسكري في الأراضي المالية لحماية وحدة التراب الوطني وإعادة تأسيس سيطرة الحكومة على الأقاليم الخاضعة لهيمنة الجماعات المتمردة. وفور إصدار هذا القرار، بادرت فرنسا بنشر قواتها العسكرية في مالي عبر العملية المعروفة باسم سيرفال Serval، في الوقت الذي أعلنت فيه القوات التابعة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا Ecuas حالة الطوارئ لتجنيّد قوة أفريقية والانضمام إلى القوة الفرنسية طبقاً للقرار الأممي سالف الذكر.²⁹

1.3.4. التدخل الفرنسي من خلال عملية سيرفال Serval: بدأت هذه العملية بتاريخ 11 جانفي 2023 بتعبئة وصلت إلى 4500 عسكري فرنسي على التراب المالي واستمرت إلى غاية جويلية 2014³⁰، نجحت القوات العسكرية الفرنسية في هذه المرحلة في إيقاف زحف التنظيمات الجهادية وإزالة التهديد الذي شكلته الفصائل المسلحة التي كانت تستهدف الأراضي المالية، كما تمكنت من تحرير جميع المناطق الحضرية التي

كانت خاضعة لهيمنة تنظيم القاعدة وحركة أنصار الدين. إلا أن هذا الإنجاز أدى إلى انتقال التنظيمات الإرهابية نحو رقعة جغرافية أكبر والاستيلاء على مساحات إضافية، الأمر الذي حدا بفرنسا إلى توسيع نطاق عملياتها العسكرية ضد الإرهاب من خلال إطلاق عملية عسكرية أسمتها "برخان" Barkhan، والتي امتدت لتغطي منطقة الساحل الأفريقي بأكملها وليس مقتصرة على شمال مالي فحسب كما كان الوضع في عملية "سيرفال" السابقة.

2.3.4. التدخل الفرنسي في إطار عملية برخان Barkhan: تم إعلان انطلاق هذه المهمة العسكرية تحت قيادة القوات المسلحة الفرنسية في الأول من شهر آب عام 2014، وتتميز هذه المهمة بمنهجية الدمج والمشاركة في الموارد والإمكانات التي كانت حتى ذلك الوقت مخصصة لمهمتين منفصلتين وهما المهمة العسكرية سيرفال في دولة مالي والمهمة العسكرية إبير في جمهورية تشاد والتي بدأت في عام 1986، لتصبح هذه الموارد والإمكانات منذ ذلك التاريخ مشتركة ومنقاسمة مع الدول الأساسية في المنطقة الساحلية الصحراوية والتي تشمل جمهورية موريتانيا الإسلامية، جمهورية النيجر، جمهورية مالي، جمهورية تشاد، وجمهورية بوركينا فاسو. وتتألف المهمة العسكرية برخان من ثلاثة آلاف جندي وعسكري يتوزعون على قاعدتين عسكريتين دائمتين، تقع الأولى في مدينة غاو الواقعة في دولة مالي، بينما تتموضع الثانية في العاصمة نجامينا في دولة تشاد³¹، إذ تشكل هذه المهمة العسكرية امتداداً طبيعياً للنهج الاستراتيجي الذي تتبعه باريس ومسعى منها لترسيخ سلطانها وهيمنتها عبر القارة الأفريقية، غير أن الخاصية المميزة لهذا التدخل مقارنة بالعمليات السابقة تكمن في استهدافه تأمين وحماية كامل إقليم الساحل الأفريقي من خلال التعاون والتنسيق الاستخباري والعسكري مع القوى الإقليمية وتحديداً تحالف بلدان الساحل الخمسة G5 الذي تم الإعلان عن تأسيسه بالتزامن مع بداية انطلاق مهمة برخان العسكرية.

ورغم التقدم الملحوظ في أداء الوحدات العسكرية الفرنسية وقدرتها على رصد وتتبع مقرات ومعاقل التنظيمات المسلحة إلى جانب مضاعفة إمكانياتها وموادها اللوجستية، إلا أن تصاعد وتيرة نشاطات هذه الجماعات المسلحة عبر المنطقة وسرعة تأقلمها وتكيفها مع الخطط العسكرية والأمنية الفرنسية قد دفع العديد من المتخصصين والمحللين وخاصة في الأوساط الفرنسية والأوروبية للتشكيك في فعالية ومردودية عملية برخان ومدى جدوى استمراريتها حتى اليوم، خاصة في ظل الأعباء المالية الضخمة لمشاركة الجيش الفرنسي في منطقة الساحل الأفريقي والتي تفوق 700 مليون يورو في السنة الواحدة مما يشكل ضغطاً كبيراً على الموازنة العامة الفرنسية³²، هذا الوضع أجبر الحكومة الفرنسية على السعي لإيجاد حلفاء استراتيجيين بغية تقسيم الأثقال العسكرية والمالية للنزاع المسلح. لقد أصبح التذبذب والحيرة الفرنسية حول مسألة إخلاء الوحدات العسكرية من إقليم الساحل الأفريقي يشكل طابعاً مهيماً على التوجهات والمواقف الرسمية الفرنسية في الآونة الأخيرة. إلا أن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون صرح في التاسع من شهر يوليو عام 2021 بأن فرنسا ستواصل تواجدها في هذه المنطقة، مؤكداً أن النهج الفرنسي سيخضع لتعديلات عملياتية في منهجيته العسكرية لتتلاءم مع طبيعة

المخاطر الأمنية السائدة في المنطقة. كما تم تجميد النشاطات العسكرية التعاونية في الأراضي المالية كإجراء تأديبي موجه ضد الحكومة الانتقالية الحديثة عقب الانقلاب العسكري الذي حدث في شهر مايو 2021، قبل أن يتم استكمال هذه العمليات مجدداً في شهر يوليو من نفس السنة³³، علاوة على ذلك، تم إقفال عدد من المنشآت العسكرية الفرنسية في محافظات كيدال وتيساليت وتمبكتو الواقعة في الأجزاء الشمالية من الأراضي المالية مع انتهاء عام 2022، وذلك في إطار استراتيجية تهدف إلى تكثيف الأنشطة العسكرية في المنطقة الحدودية المثلثة التي تضم مالي والنيجر وبوركينا فاسو. كما شهدت القوات المسلحة الفرنسية انخفاضاً في أعدادها من خلال تقليل عدد الجنود إلى ما يقارب 3500 عنصر على مدار اثني عشر شهراً، ثم تم تخفيض هذا العدد مجدداً ليصل إلى 2500 عسكري مع حلول عام 2023. وقد تم تبني منهجية عمل مستحدثة تقوم على أساس التنسيق والشراكة مع القوات المسلحة المحلية في دول المنطقة، بالإضافة إلى مكافحة التجمعات الإرهابية من خلال الاعتماد على المعروفة باسم تاكوبا القوة الأوروبية³⁴ مما يعني أن التركيز على الدور الأوروبي خلال الفترة المقبلة قد يشير إلى النية الفرنسية في الانسحاب من الساحل الإفريقي.³⁵

رابعا: تقييم التصور الفرنسي لأمننة منطقة الساحل الإفريقي في ظل التنافس الدولي.

تبرز الأهمية الجوهريّة للمنطقة الساحلية الإفريقية في إطار التوجهات الاستراتيجية الفرنسية من خلال مجموعة من المحددات التي تفسر إعادة النظر الفرنسية في أولويات المنطقة والتركيز عليها بشكل متزايد، خاصة منذ عهد الرئيس ساركوزي، ثم في عهد هولاند، وانتهاءً بالرئيس الحالي ماكرون، حيث بلغ هذا التركيز مستوى التدخل العسكري المباشر. وبناءً على ذلك، تعمل فرنسا على إعادة صياغة استراتيجيتها إزاء هذه المنطقة، لا سيما في ظل تصاعد الاهتمام الأمريكي والصيني بها. إن تقلص الهيمنة الفرنسية كسلطة استعمارية راسخة في المنطقة، نتيجة لانشغالها بتنظيم الشؤون الداخلية الأوروبية، قد أفسح المجال أمام التنافس بين الولايات المتحدة والصين وروسيا على القارة الإفريقية بشكل عام، والمنطقة الساحلية الإفريقية بشكل خاص، كونها تمثل موقعاً استراتيجياً يزخر بالثروات الطبيعية ويشكل سوقاً واسعة لتوزيع البضائع والمنتجات، معتمدة في ذلك على مجموعة من التنسيقات الأمنية والاقتصادية المتجهة نحو إفريقيا والساحل الإفريقي³⁶ لقد انتهجت الجمهورية الصينية الشعبية نهجاً يقوم على استخدام النفوذ الهادئ والتأثير غير المباشر عند التفاعل مع الأقطار في هذه المنطقة، وذلك من خلال إرساء أسس لتكوين تحالفات تجارية واقتصادية ذات طابع استراتيجي مع حكومات تلك البلدان، بينما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بربط خطتها وسياستها الموجهة نحو هذه المنطقة الجغرافية بآلية تقديم الدعم والمعونة المالية³⁷، ومن الناحية العسكرية، تعمل الولايات المتحدة على إقامة منشأة عسكرية هائلة بغرض مراقبة والإشراف على كامل المنطقة، والتي أطلقت عليها اسم القيادة الأمريكية في أفريقيا AFRICOM. في المقابل، تسعى الحكومة الروسية إلى إرساء علاقات شراكة اقتصادية وتجارية مع بلدان منطقة الساحل الإفريقي، وذلك بقصد الحصول على إمكانيات تجارية واستثمارية مستدامة داخل هذه

المنطقة، مثل مبادرات الطاقة المتجددة، وتطوير التكنولوجيا النووية، بالإضافة إلى تسويق المعدات العسكرية الروسية، حيث تهيمن العاصمة موسكو على نسبة 37.6% من السوق الأفريقي للأسلحة.³⁸

سعيًا لاستمرار الصلات التي تربط فرنسا بالدول الإفريقية التي كانت تحت حكمها سابقاً، عملت على وضع منهجية مستحدثة تهدف إلى كفالة تحقيق أهدافها في المجالات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية، والتي تركز على أساس محوري يقوم على الشراكة بصورها المتنوعة مع الأطراف الإفريقية. حيث يمثل ضمان الحصول على المصادر الحيوية عنصراً جوهرياً في منظومة الشراكة الفرنسية من ناحية، كما يتصل بالتعاون في الميادين التقنية والعلمية والحضارية لكفالة استمرارية حضور الثقافة واللسان الفرنسيين من ناحية ثانية، فضلاً عن عقد معاهدات الشراكة العسكرية لتعزيز منظومة الدفاع المتبادل ضد المخاطر الخارجية أو التدخل لإرساء الاستقرار عند حدوث اضطرابات في الأنظمة الحاكمة لبلدان المنطقة من ناحية ثالثة.³⁹

من الملاحظ أن التوجهات الفرنسية نحو القارة السمراء شهدت تحولات جوهريّة في مساراتها والعوامل المؤثرة فيها خلال العشرين عاماً الماضية، مما أدى إلى تأثيرات واضحة على هيمنتها ومنافعها المترسخة في الأراضي الإفريقية، وهذا في إطار المستجدات التي شهدتها النسق العالمي والتي انعكست بدورها على مسار السياسات الفرنسية تجاه منطقة الساحل الإفريقي. إلا أنه بالرغم من التراجعات التكتيكية والاستراتيجية التي شهدتها في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات، نجحت في المحافظة على مصالحها في هذه الأراضي من خلال تعزيز الاستثمارات وإبرام المعاهدات الهادفة إلى تثبيت أمنها الثقافي في نطاقات نفوذها المعتادة.

وفي ظل تفاقم وتعميق حدة الأزمات التي باتت تموج بها القارة الإفريقية مع بداية الألفية الثالثة، لا سيما مع انتشار المخاطر الأمنية غير المتماثلة والتي تمثل خطراً على الأمن الإقليمي والأوروبي. إذ مثلت هذه المخاطر نقطة تحول نوعية لإعادة ظهور السياسة الفرنسية على المسرح الإفريقي، خصوصاً مع وصول الرئيس نيكولا ساركوزي إلى السلطة في فرنسا عام 2007 وطبعها برؤيته المميزة لتطوير أدائها وسعيه لربط باريس بالقارة الإفريقية، فضلاً عن العمل على تقوية التواجد الأمني في المنطقة ومعالجة الأزمات بالاستناد إلى الوسائل العسكرية⁴⁰، بتطوير أساليب مبتكرة لضمان استمرارية مصالحها الاستراتيجية السياسية والاقتصادية داخل الدول الإفريقية، حيث تركز على مبادئ حديثة تشمل الاستقرار الأمني والسلام والنهج الديمقراطي وتطبيق القوانين والإدارة الرشيدة والتعاون الثنائي، إذ شهدت التوجهات الفرنسية نحو القارة السمراء تحولاً من النهج الفردي إلى المقاربة الجماعية من خلال إدماج المؤسسات الدولية والإقليمية كالاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي والاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة.

ورغم محاولات فرانسوا هولاند لتجديد التوجه الفرنسي حيال أفريقيا عبر التأكيد على التعاون والترابط المشترك وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية المبنية على التفاوض، فإن الممارسة العملية أظهرت أن نهج هولاند لم يتباين عن أسلافه ميتران وساركوزي، وهذا ما يظهر جلياً في الدخول الفرنسي إلى شمال مالي تحت ذريعة

مواجهة التطرف واستعادة الاستقرار الإقليمي، فالرؤية الأمنية الفرنسية للقارة الأفريقية قبل تفاقم الأزمات الأمنية بها وتحديداً منطقة الساحل كانت تقوم على تعزيز الإمكانات العسكرية والحربية لقوات دول المنطقة دون مشاركة مباشرة للقوات الفرنسية، غير أن إدراك باريس لضعف وهشاشة الهياكل المؤسسية في هذه البلدان دفع الإدارة الفرنسية لتبني مجموعة من المخططات والاستراتيجيات وإدماج الاتحاد الأوروبي ضمن استراتيجية الاتحاد لمنطقة الساحل⁴¹، رغم اعتماد هذه الاستراتيجية في جوهرها على مجموعة متنوعة من المبادرات والخطط التي تسعى لربط قضايا الأمان بالنمو الاقتصادي في القارة الأفريقية، فإن المتابع لآليات التفاعل بين برامجها المختلفة يلاحظ وجود ميل واضح لإعطاء الأولوية للاعتبارات الأمنية على حساب المحاور التطويرية التي ظلت مقتصرة على توفير الدعم المالي للبلدان الأفريقية.

وقد مثل وصول الرئيس إيمانويل ماكرون إلى منصب الرئاسة في فرنسا بداية لإعادة هيكلة المشهد السياسي داخليا وخارجيا، لا سيما أن قضية التهديد الأمني تحتل مكانة بارزة ضمن أجندة قصر الإليزيه⁴²، وتُتيح هذه المناسبة الكشف عن خصائص التوجه الاستراتيجي الفرنسي المستحدث إزاء المنطقة الساحلية الأفريقية، والذي يهدف إلى التأكيد على المناهج التطويرية في هذه المساحة الجغرافية عوضاً عن المناهج الدفاعية والحربية، مع تعزيز المؤازرة والتنسيق من الجهات الأوروبية وتوحيد المساعي في محاربة الإرهاب بالتعاون مع الأطراف المحلية. أي عبر إشراك حكومات الدول التي أظهرت استعدادها لتقديم العون من أجل حل الأزمة الأمنية في الساحل، وبالتالي فإن الخطة الرسمية التي تعمل عليها القيادة العسكرية الفرنسية تتمثل في ضمان تمكن الدول الحليفة من الحصول على الكفاءة اللازمة لتأمين استقرارها الأمني بشكل مستقل⁴³، على اعتبار أن رؤية ماكرون لمواجهة الإرهاب تستوجب العمل بالتوازي بين الخط العسكري والخط التنموي⁴⁴، أي أن دور القوات المسلحة الفرنسية ينحصر في التركيز على المسائل الأمنية حصراً، بينما تنتظر أن تتولى جهات أخرى المهام ذات الطابع السياسي - وهذا ما يُطلق عليه المفهوم الأمني المستحدث - غير أن الحقيقة تشير إلى أن التطبيقات العسكرية ضمن هذا الإطار تمثل بذاتها شكلاً من أشكال التدخل في الشؤون سياسياً.⁴⁵

بالرغم من أن هذا البيان يظهر اتجاهين يبدوان متضادين في الشكل إلا أنهما يشكلان وحدة متماسكة من الناحية الاستراتيجية تجاه القارة الأفريقية: حيث يتم الحفاظ على النهج الأمني المعتمد سابقاً في منطقة الساحل، بينما يتم في الوقت ذاته إطلاق مشروع تطوير جذري للمساعدات المخصصة لدعم عملية التنمية في هذه المنطقة⁴⁶، تشير استمرارية التوجهات الخفية للسياسة الفرنسية نحو المناطق التي تعتبرها ضمن دائرة تأثيرها التاريخي إلى تناقض واضح مع الخطابات المعلنة حول إنهاء العلاقات الأبوية وقطع الصلة مع الممارسات الماضية.

فعلى الرغم من التعهدات المتكررة التي أعلنها القادة الفرنسيون المتعاقبون بشأن إنهاء منظومة العلاقات الفرنسية-الأفريقية وتقليص عدد المنشآت العسكرية المتواجدة على أراضي قارة إفريقيا⁴⁷، من خلال إرساء روابط

مؤسسية وتشريعية، غير أن العامل المميز في هذه الصلة بقي مكوناً هيكلياً معقداً لم تتمكن الحكومة الفرنسية من التحرر منه، نظراً لإدراك باريس التام بأن تواجدها وسلطتها في القارة الأفريقية يشكل أحد الركائز الثلاث الأساسية التي تستقي منها فرنسا قدرتها على المستوى العالمي، بالإضافة لحيازتها على الترسانة الذرية وانتمائها الثابت لمجلس الأمن الدولي، وبالتالي فإن سيطرتها على أفريقيا تمثل محوراً حيوياً للتدخل في ديناميكية التوازنات الدولية وهذا ما يوضح استقرار مرتكزات السياسة الخارجية الفرنسية حيال القارة السمراء والتي حافظت على ثباتها رغم تعاقب القادة الفرنسيين.

الخاتمة

يمكن تفسير التدخلات الفرنسية والجهود التنافسية للولايات المتحدة وروسيا والصين في إفريقيا عموماً ومنطقة الساحل تحديداً عبر مجموعة من المحركات الاقتصادية والأمنية، نظراً لاحتواء هذه المناطق على ثروات باطنية استراتيجية (النفط والذهب واليورانيوم) قد تمثل بديلاً مهماً لتأمين الاحتياجات الطاقوية في ظل المستجدات الحالية بالشرق الأوسط، خاصة وأن باريس تقر بوضوح بالثقل الجيوسياسي والإرثي للمنطقة وتنتظر لمناطق الساحل وغرب إفريقيا كمجالها الاقتصادي الحيوي وامتدادها التجاري وبوابتها المحورية للولوج إلى العمق الإفريقي الساحلي، وبناءً على هذه الرؤية فإن الخطط الأمنية الفرنسية في الساحل الإفريقي مترابطة بهذا السياق التنافسي، بل تعكس طموحاً فرنسياً واضحاً للحفاظ على مساحات هيمنتها التاريخية وتقوية حضورها الاستراتيجي أمام القوى العالمية المنافسة، وعلى أساس هذا الفهم يمكن استنتاج الخلاصات التالية:

- أن السياسات والتنظيمات الأمنية الفرنسية في الساحل الإفريقي تجسد النية الفرنسية الواضحة لإعادة السيطرة على مناطق تأثيرها التقليدية في القارة الإفريقية خصوصاً مع تصاعد التنافس العالمي حولها.
- تؤدي الخطة الأمنية الفرنسية إزاء الساحل الإفريقي إلى عرقلة مسيرة بناء الدولة في هذه المناطق، لا سيما قضية التنمية التي تشكل ركيزة جوهرية لإرساء الأمان والثبات.
- الإصرار الفرنسي على الحضور العسكري في الساحل الإفريقي تحت ذريعة مؤازرة دول المنطقة ومحاربة الإرهاب والمخاطر الأمنية رغم الإخفاقات العسكرية المستمرة يشكل العامل الأبرز لتغذية الإرهاب الذي يجد المبرر الجاهز لمواجهة المحتل.

وبالتالي فإن أنسب حل لإرساء الأمان والاستقرار في الساحل الإفريقي ينطلق من التنسيق والشراسة بين دول المنطقة، وهذا ما نادى به الجزائر وأكدته عبر مقاربتها الأمنية لإعادة السلام والاستقرار للمنطقة، باعتبار أن التعاون الأمني يجب أن يكون ضمن إطاره الإقليمي وأن أي تدخل خارجي يمثل إضراراً وتهديداً للأمن والاستقرار إقليمياً وعالمياً.

الهوامش:

- ¹ - قلاع الضروس سمير، التصورات الدولية للأمن في منطقة الساحل الإفريقي: قراءة مقارنة بين التصورين الأمريكي والفرنسي، قراءات إفريقية، 11 أبريل 2016، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2022/07/15، عبر الموقع: <https://www.qiraatafrican.com>
- ² - بخوش مصطفى، منطقة الساحل الإفريقي... الواقع والتحديات، مركز دراسات الشرق الأوسط، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 64، 2012، ص 66
- ³ - عمارة محمد، الهوية والتراث، ط 10، دار الكلم، بيروت، 1984، ص 39
- ⁴ - بوشنافة شمس، استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن و التنمية في منطقة الساحل: الرهانات والقيود، ملتقى دولي حول التحديات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013
- ⁵ - عبد الشافي عصام، معضلة الأمن في الساحل والصحراء: الأسباب والمواجهة، مجلة السياسة الدولية، العدد 195، القاهرة، 2014، ص 151
- ⁶ - بخوش مصطفى، مرجع سابق، ص 67
- ⁷ - عاشور محمد مهدي، التعددية الإثنية: إدارة الصراعات وإستراتيجيات التسوية، ط 1، المركز العلمي للدراسات السياسية، الاردن، 2002، ص 10
- ⁸ - برقوق أمحمد، الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية، العالم الإستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 01، الجزائر، جانفي 2008، ص 12
- ⁹ - عبد الفتاح نادية، تكاليف القوى الكبرى على البترول والغاز في إفريقيا، مركز الأبحاث الإفريقية، جامعة القاهرة، 2006، ص 115.
- ¹⁰ - برقوق أمحمد، المعضلات الأمنية في الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري، مجلة الجيش، مديرية الإعلام والاتصال والتوجيه، العدد 534، الجزائر، جانفي 2008، ص 52.
- ¹¹ - بومليك نوال، واقع الجريمة المنظمة بمنطقة الساحل الإفريقي، قراءات إفريقية، 27 ديسمبر 2017، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2022/07/17 عبر الموقع: <https://www.qiraatafrican.com/home/new>
- ¹² - ليتيم نادية، البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية في أوروبا، مجلة السياسة الدولية، العدد 183، جانفي 2011، ص 24
- ¹³ - طلال عبد الرزاق، جاسم السارة، جريمة تهريب المهاجرين والآثار المترتبة عليها، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 01، العراق، 2012، ص 02
- ¹⁴ - عمروش عبد الوهاب، نشأة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وعلاقاته المركبة بشبكات الجريمة المنظمة 2007-2011، مجلة السياسة العالمية، المجلد 05، العدد 02، 2021، ص 66
- ¹⁵ - Anne Quallet, La, Question Migratoire Et Les Dynamiques Transsaharienne A Travers L'exemple Malien, Annales de géographie, N°663, Mai, 2008, P96.
- ¹⁶ - عمروش عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 58
- ¹⁷ - زقاع عادل، أمن منطقة الساحل الإفريقي: بين المنظور الأمني الفرنسي والإستراتيجية الأمنية الجزائرية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 06، ص 62
- ¹⁸ - قشي عاشور، التنافس الفرنسي-الأمريكي حول منطقة الساحل الإفريقي: دراسة في منطلقات الاهتمام وآليات التغلغل، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 46، بيروت، 2015، ص 86

- ¹⁹ - عبد العظيم خالد، القمة الفرنسية الإفريقية وتفعيل الدور المصري في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 135، جانفي 1999، ص 115
- ²⁰ - Dagut Jean Luc, *L'Afrique, La France et le Monde dans le discours Giscardien*, Politique Africaine, N°5, Paris, 1982, pp19-26
- ²¹ - Massou Assou, *Vivre en Euro*, CFA, Jeune Afrique, N°1940, Paris, 1998, P70
- ²² - برقوق سالم، الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الثقافية الفرنسية في المغرب العربي، مجلة العالم الاستراتيجي، العدد 03، الجزائر، ماي 2008، ص 02
- ²³ - مزازة زهير، عامر حاج ميلود، السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الإفريقي: بين القطيعة والاستمرارية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 18، الجزائر، جوان 2017، ص 261
- ²⁴ - يونس بول دي مانيال، الدور الفرنسي في إفريقيا، تاريخه وحاضره ومستقبله، قراءات إفريقية، المنتدى الإسلامي، العدد 11، الشارقة، يناير / مارس 2012، ص 61
- ²⁵ - Valentin Germain, *50 ans d'OPEX en Afrique (1964-2014)* Cahier Deretex, Paris: CDEF, septembre 2015, pp 19-20
- ²⁶ - Abdurrahim Sirradag, *Understanding french foreign and security policy towards Africa: pragmatism or altruism afro eurasian*, studies journal, vol3, issue1, spring 2014, p110
- ²⁷ - Priscille Guinant, *la politique de la France en Afrique subsaharienne après les indépendances*, toulouse, IEP, 2013, p22
- ²⁸ - Aline leboeuf, *La politique africaine de la France sous François Hollande*, Programme Afrique subsaharienne, Ifri, 2014, p53
- ²⁹ - مزازة زهير، عامر حاج ميلود، مرجع سابق، ص 262.
- ³⁰ - بن جديد سلوى، السياسة الفرنسية تجاه مالي بين إفريقيا والشرق الأوسط، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 204، القاهرة، أبريل 2016، ص 126.
- ³¹ - المرجع نفسه، ص 127.
- ³² - عسكر أحمد، معضلة النفوذ الفرنسي في الساحل والصحراء: التحديات والمستقبل، مركز الإمارات للسياسات، 24 أوت 2021، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/07/25، من الموقع: <https://epc.ae/ar/details.brief>
- ³³ - الشيخ محمد حرمة، فرنسا تستأنف العمل العسكري مع جيوش مالي، صحراء ميديا، موريتانيا، 02 يوليو 2021، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2022/07/15، من الموقع: <https://saharamedias.net/168634>
- ³⁴ - *Un nouveau Commandant pour des forces françaises en mutation au Sahel*, le figaro, 17/06/2021, consulte le 20/07/2022, sur le site: <https://www.lefigaro.fr/flash-actu>
- ³⁵ - عسكر أحمد، مرجع سابق.
- ³⁶ - زقاع عادل، سفيان منصور، الساحل الإفريقي والإستراتيجية الأمنية الفرنسية: نحو مقاربة جيوسياسية أمنية جديدة، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 07، جويلية 2014، ص 116.
- ³⁷ - مزازة زهير، عامر حاج ميلود، مرجع سابق، ص 265
- ³⁸ - عسكر أحمد، دوافع التنافس الروسي- الفرنسي في منطقة الساحل والصحراء، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2022/07/25 عبر الموقع: <http://acpss.ahram.org.eg>

³⁹ - مساوي عادل، **المواقف الدولية من الأزمة في مالي**، ورقة مقدمة في ندوة "المغرب العربي والتحديات الإقليمية الراهنة، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 17-18 فيفري 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2022/07/25، عبر الموقع:

<https://studies.aljazeera.net>

⁴⁰ - المرجع نفسه.

⁴¹ - بلهول نسيم، **برخان والإستراتيجية العسكرية الفرنسية في منطقة الساحل: بين الخيبة العملية والمراجعات السياسية**، مركز الجزيرة للدراسات، 15 فيفري 2021، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2022/07/28، عبر الموقع:

<https://studies.aljazeera.net>

⁴² - بلفلاح يونس، **المقاربة الأمنية الفرنسية بالساحل الإفريقي في عهد ماكرون**، مركز الجزيرة للدراسات، 18 جوان 2017، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2022/07/28 عبر الموقع: <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017>

⁴³ - نسيم بلهول، **مرجع سابق**.

⁴⁴ - عسكر أحمد، **مرجع سابق**.

⁴⁵ - محمد محمود السيد، **تقييم العقيدة الفرنسية لمكافحة التمرد في الساحل الإفريقي**، المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة، 16 ديسمبر 2020، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2022/08/05، عبر الموقع:

<https://futureuae.com/ar/AE/Mainpage/Item/5962>

⁴⁶ - صويلح صويلح، **السياسة الفرنسية تجاه إفريقيا في عهد ماكرون بين الاستمرارية والتغيير**، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 06، العدد 01، جوان 2021، ص116.

⁴⁷ - Abdurrahim Siradag, **Understanding French Foreign and Security policy Lowards Africa : programatism or altruism**, Afro Eurasian studies journal, Vol3,Issue1, 2014,pp 114,115